نظرية الأحوال عند سيبويه

أ.م.د علي جاسب عبدالله
جامعة البصرة/ كلية التربية للعلوم الانسانية

الملخص :

نظرية الاحوال من أهم قواعد التفكير التي أسسها سيبويه في كتابه ،و وظّفها في بناء النحو العربيّ ، وتأسيسه ، وهي تقوم على مبدأ أساس هو أنَّ لكل قسم من أقسام الكلم العربي أحواله التي اختص بها دون سواه فهي تميّزه عن غيره ، و يتعرّف بها ، وأحواله التي يشترك بها مع غيره ، فتمثل نقطة التقاء مع بقية الاشياء ، وأنَّ هذه الاحوال هي المسوّغ المعرفي لتصنيف تلك الاقسام ، وتنويعها ، وتفريعها ، و هي المسوغ لاكتساب الكلمة أحكامَها اللغوية .

الكلمات المفتاحية
الأحوال ، الشيء ، نحو ، سيبويه

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه محمد سيد المرسلين ،وأهل بيته الطاهرين أمّا بعدُ ....

فقد رُوِيَ في مقدمة كتاب سيبويه من أقوال العلماء ما يُظهر عظمةَ هذا السفر الخالد ،ويكشف قيمته العلمية التي يجب أن يحظى بها دون سواه من كتب النحو . ومن تلك الأقوال ما رُوِيَ عن محمد بن زيد ،قوله: " لم يُعمل كتابٌ في علم من العلوم مثل كتاب سيبويه، وذلك أنَّ الكتب المصنفة في العلوم مضطرة إلى غيرها، وكتاب سيبويه لا يحتاج من فهمه إلى غيره" . وهذا القول يدل على أنَّ كتاب سيبويه من الكتب التي تفردت باستغناء متعلّمِها بها عن غيرها ، وإكتفائه به دون سواه .ولا ريب في أنَّ سبب ذلك ما احتواه الكتاب من قواعد التفكير الصحيح ، وما تضمّنه من أصول البحث المتقنة، ووسائله المحكمة ، ما يُغني الناظرَ فيه عن غيره .وهذا يعني أنَّ كتاب سيبويه لا يتضمن القواعد النحوية فقط بل إنّه يذكر جملة كبيرة من قواعد البحث ، والتفكير التي مثلت عنده بمجموعها نظريةً معرفيةً استطاع من خلالها بناء قواعد النحو ،وأحكامِه بناءً علمياً محكماً . ومن ثمَّ يجب أن تحظى تلك القواعد بدراسات خاصة تُبيّن مفهومها ،وتُظهر أثرها في تأسيس نظرية النحو عند سيبويه. وهذا ما دَأبْنا عليه في تناول مثل هذا الموضوعات في عدة دراسات، يمثل هذا البحث إحداها .

وهو يعنى بما يُطلق عليه نظرية الأحوال ببيان مفهومها ، ومقدار أثرها في بناء أهم مباني نظرية النحو عند سيبويه، وتكوينها ، وكيف أنَّه وظّفها بوصفها أداةً للبحث ،وقاعدةً للتفكير تضبطه ، وتوجهه باتجاهٍ معين . والبحث يتكون من تمهيد بينا فيه معنى نظرية الأحوال وثلاثة مباحث مخصصة لاستجلاء أبعاد هذه النظرية ومبادئها في كتاب سيبويه

التمهيد "مفهوم نظرية الأحوال" :

تمثّل نظرية الأحوال أروع ابتكارات العقل الكلامي في الفكر الاسلامي ؛ لأنَّها أجابت عن إشكاليات كلامية ، وتساؤلات محيرة ، ومشكلة في الوقت نفسه[١] .ويتفق المعنيون بعلم الكلام قديماً ، وحديثاً على أنَّ صاحب هذه النظرية هو أبو هاشم الجبائيّ٢٧٧ه-٣٢١ه .وأنَّه أول من أرسى دعائمها، وطرح صياغتها الكلامية[٢] . وهذا يعني أنَّ ولادة نظرية الأحوال كلامياً كانت في نهاية القرن الثالث الهجريّ ، وبداية القرن الرابع الهجريّ، أي بعد مئة عام تقريباً من وفاة سيبويه ١٨٠ه ، ولكنَّ قراءة نصوص كتاب

سيبويه ،وتفحّصها ، وتحليلها يؤكّد أنَّ لنظرية الأحوال معالم واضحةً ، وتجليّات بارزة تُنبئ عن تصورت واعية ،ومفاهيم مؤسسة بفطنة ،وإدراك تامين لحقيقة هذه النظرية ،وأصولها ، ومبادئها ، وتوظّيفها بوصفها نظريةً معرفيّةً لإنتاج القواعد ، والأحكام النحوية ما يدفعنا إلى القول: إنَّ تأصيل نظرية الأحوال هو تأصيل نحوي قبل أن ترتدي ثوباً كلامياً يتناسب مع علم الكلام ، ومفاهيمه ، وقواعده ، وغاياته.

ولا نسعى لعقد موازنة بين الرجلين ، أو بين صياغتي النظرية النحوية ، والكلامية ، بل نسعى إلى استجلاء هذه النظرية في كتاب سيبويه ، وبيان معالمها ، ومفاهيمها ، وأفكارها التي اعتمد عليها سيبويه في بناء قواعد نحوه ، وأحكامه ، ونسعى إلى بيان أنَّ نظرية الاحوال بنسختها النحوية مثّلت أصلاً من أصول نظرية المعرفة في كتابه .

فقد ترك سيبويه مجموعة من المقولات التي تؤسس نظريةً معرفيةً متكاملةً ؛لامتلاكها المقومات التي تحتاج إليها كل نظرية ،من وجود بديهيات ، ومفاهيم ، وتصورات مشفوعة بالتطبيق ، والتوضيح تمثل أسس التصورات .وأول بديهيات نظرية الأحوال عند سيبويه هو أن لكل شيء في الوجود مجموعةً من الأحوال ،وهذا ما يتضح من قوله : "وقد يشبهون الشيء بالشيء وليس مثلَه في جميع أحواله، وسترى ذلك في كلامهم كثيراً" [٣]، ونحو قوله :"وما يُشبه بالشيء في كلامهم وليس مثله في جميع أحواله كثير"[٤]، وغيرها من المواضع التي يؤكد فيها أنَّ للأشياء أحوالها .وأنَّ هذه الأحوال هي التي تمثّل أوجه التقارب والتماثل بين الأشياء في الوقت الذي تجسّد فيه صور اختلافها ،وتغايرها بعضها عن بعض .فاذا ما تقاربت الاشياء من وجه ، أو وجوه متعددة ، فإنَّها سوف تختلف في وجوه أخرى .

وهذا يعني أنَّ تعريف الاشياء، وتمايزها يكون عن طريق معرفة أحوالها ، ومن ثم تكون وظيفة الحال تعريف الشيء وتمييزه عن غيره .وهذا من المبادئ الاساسية في نظرية الأحوال عند سيبويه[٥] .

ويمكن تعريف الحال من خلال ملاحظة استعمالات سيبويه ، وتداولية مصطلح الحال عنده بأنَّها صورة الشيء في وقت ما .فاذا قلنا : أحوال الشيء فإنما نريد صور الشيء ،و مظاهره ، وتجلياته التي يظهر بها في وقت معين ، ومكان محدد . أمّا مصطلح الحال بوصفها باباً نحوياً فهي صورةً من تلك الصور التي تسعى إلى تعريف الشيء وبيانه ،أي أنّها ستكون أحد تطبيقات نظرية الأحوال في النحو العربيّ، فالحال كقاعدة نحوية هي حال للشيء مثلما أنَّ الابتداء كما وصفه سيبويه بقوله:" اعلم أنَّ الاسم أول أحواله الابتداء"[٦].

وهذه المقولة ، وغيرها مما سيُذكر في متن البحث تؤكد لنا وجود نظرية متكاملة ، لا تنحصر وظيفتها في تعريف الشيء وتمييزه عن غيره بل تتعدى ذلك الى تحديد الحكم النحوي المناسب له لتنبئ بوجود علاقة وثيقة بين حال الشيء ، وحكمه النحوي ما يعني أنَّ نظرية الأحوال عند سيبويه تمثل فلسفةَ العمل النحوي ، وجوهره المعرفيّ.

المبحث الأول : أحوال الكلم العربي:

وصف سيبويه أقسام الكلام العربي بصفة الشيئية ، فعدّ الاسمَ، والفعلَ، والحرفَ أشياء[٧] ، وهذا يعني أنَّه يجعل أنواع الكلم من موجودات العالم الخارجيّ .وهذا الجعل يُنبئ عن دقة ملاحظة صاحبه ؛ لأنَّ اللغة عالم له مكوناته ، وموجوداته التي تؤسس لَعَالميته ، وتكوّن نظامَه الخاص به الذي يجعل من اللغة عَالماً مناظراً للعالم الخارجي- ولاريب في ذلك ؛ لأنَّ اللغة وسيلة التعبير عن الواقع ، ومصدر معرفتنا به. غير أنَّ وصف سيبويه لأقسام الكلم بالشيئية لا ينتهي عند اعتبارها موجودات بل يُمهّد السبيل أمامه لتطبيق نظرية الأحوال على الاسم ، والفعل ، والحرف، فيكون لها أحوالٌ مثلما يكون لغيرها من الموجودات الخارجية مما يُمكن وصفه بالشيء. وتُمثّل هذه النقطة مبدأ من المبادئ الاساسية في نظرية الأحوال عند سيبويه مكنّته من إتخاذها نظريةً معرفيةً أسس في ضوئها منظومته النحوية.

فسيبويه لم ينظر إلى الاسم ، والفعل ، والحرف بوصفها مجردَ أدواتٍ تعبيرية ، وإنّما هي أشياء لها أحوالٌ تُميّزُها ،وتعرّفُها .ومن ثم كان تصنيفُه لها ، وتقسيمُه إياها ، وحُكمُه عليها وعلى العلاقات التي

تربط بعضها ببعض على أساس ما تمتلك من أحوالٍ بوصفها معياراً لوصف الشيء ، وتنوّعه ، وانقسامه ، واستحقاقه الأحكام التي تناسب مع أحواله.

وأول المصادر التي تكتسب منها أقسام الكلام أحوالها ثنائية(اللفظ ، والمعنى) ، إذ إنَّ لكل عنصر منهما فضلاً عن العلاقة التي تربطهما تجليات ، ومظاهرٍ ، قد يصعُبُ إحصاؤها إذا ما نظرنا للمعنى أكثر من اللفظ. فصور اللفظية للمفردة اللغوية تَتعددُ بتعدد جهات النظر إليها ،فإذا ما لحظنا جهة الأصوات المكونة لها، وأنواعها، وخصائصها و وصفاتها ، وعددها ،فلا يمكن أن نغض الطرف عن البنية الصرفية ، والصيغة التي تشكّلت عليها فضلاً عن البعد الإيقاعي لها . وإذا اعتنينا بمعنى المفردة ، ودلالاتها المتعددة بتعدد سياقات استعمالاتها ، ومقامات تداولها ، فإننا لا يمكن أن ننسى السؤال عن دليلية اللفظ على المعنى حقيقةً أم مجازاً ، وطبيعة العلاقة بينهما سواءً أكانت تطابقاً أم تضميناً أو تلازماً.

وهذا ما يفسر لنا دخول ثنائية اللفظ والمعنى في حقول معرفية متعددة[٨] ، وكونها موضوعاً لاشتغلات فلسفية ، وعلمية مختلفة .وهذا يدل على قدرة هذين العنصرين ، أو المكوّنين على خَلْقِ تشكلاتٍ ، وتكوينِ صورٍ مختلفة تمنح المفردة اللغوية أحوالاً متعددةً بقدر تلك القدرة ، وبحجم ذلك الإمكان ؛ ولذلك عد سيبويه أيَّ تغييرٍ في البنية اللفظية للكلمة حالاً نحو ما أشار إليه في كلامه عن التعديلات التي تجريها العرب على الكلمة الأعجمية ، إذ قال :" وربما غيروا حالَه عن حالِه في الأعجمية مع إلحاقهم بالعربية غير الحروف العربية، فأبدلوا مكان الحرف الذي هو للعرب عربيٍ غيره، وغيروا الحركة وأبدلوا مكان الزيادة "[٩] ، فالتغييرات اللفظية التي تُجرَى على الكلمة عند دخولها لغةً جديدةً يسميها سيبويه حالاً سواءً أ كانت حذفاً أم زيادةً أو استبدالاً .وكذلك التغيرات المعنوية ، والتداولية التي تُجرَى على الكلمة ،و تحوّلها من سياقٍ تركيبي معينٍ الى الاسم بوصفه علَماً نحو قوله : " وسألتُ الخليل عن رجل يُسمَى خيراً منك، أو مأخوذاً بك، أو ضارباً رجلاً، فقال: هو على حالِه قبل أنْ يكون اسماً"[١٠].

ويمكن أن نعدَّ اعتبار التغييرات اللفظية والمعنوية من المبادئ الاساسية عند سيبويه في تطبيق نظرية الأحوال التي ستفسر لنا كثيراً من أحكامه ، ومصطلحاته ، ونعلم علة تسميته المعاني النحوية بالأحوال نحو تسميته المبتدأ بالحال ، إذ قال : " اعلم أنَّ الاسم أول أحواله الابتداء"[١١]، وكذلك حينما يكون الاسم وصفاً[١٢] ، أو ظرفاً [١٣] ، أو عند إضافته [١٤] ،أو حينما يكون معرفةً [١٥] ، أو نكرةً [١٦]، وغيرها .

ولا ينحصر الأمر بتغييرات الاسم بل إنَّ التغييرات اللفظية والمعنوية للفعل تُسمى أحوال عند سيبويه نحو حاله في الجزم[١٧] ، أو الاعتلال[١٨].وقد لا يتغير حال الفعل فيبقى على حاله السابقة كما في حالة القسم ،إذ قال:" وإذا حلفت على فعلٍ منفي لم تغيره عن حاله التي كان عليها قبل أن تحلف "[١٩].

وامّا الحروف بنوعيها ، المعاني ، والهجاء فلها من الاحوال التي تناسبها نحو قوله عن عوامل الأفعال " وما في لما مغيرة لها عن حال لم، كما غيرت لو إذا قلت: لو ما ونحوها. ألا ترى أنك تقول: لما، ولا تتبعها شيئا، ولا تقول ذلك في لم "[٢٠]، فدخول (ما) على (لم) غيّر من حاله التي كانت عليها قبل دخولها عليها ، مثل ما فعلت ب(لو) .

اما حروف الهجاء فقد أشار في أثناء حديثه الى صفات الحروف بأنَّها أحوال ، ومنها وصفُ صفةِ الجهرِ بالحال ،إذ قال : "فالمجهورة: حرف أشبع الاعتماد في موضعه، ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت. فهذه حال المجهورة في الحلق والفم"[٢١]، وكذلك الإطباق[٢٢] و والادغام[٢٣] .

ولم تكن ثنائية اللفظ والمعنى مصدراً لاكتساب أقسام الكلام أحوالها في ضوء مفهوم نظرية الأحوال فقط بل كانت سبباً علميّاً في تصنيف أقسام الكلام العربي ،وتقسيم كل منها إلى عدة أقسام ومجموعات . فتقسْيمُ الكلمات العربيّة إلى معربةٍ ، ومبنيةٍ إنَّما يكون على أساس عدد الأحوال اللفظية التي تتعاقب على آخر الكلمة، فإنْ كانت اثنتين أو ثلاث ، كانت الكلمة معربةً ، وإن كانت هناك حالة واحدة تلازم آخر الكلمة، فإنَّها مبنيةٌ . ثم أنَّ كلَّ من أقسام الكلام سيُصنّف أيضا الى أنواع بحسب أحوال كل صنف ، أو نوع ، فالأسماء منها المتمكن الأمكن ،ومنها المتمكن غير الأمكن بحسب أحواله إعرابية ،وكذلك الافعال والحروف لها أقسام ،كلٌ بحسب أحواله اللفظية والمعنوية.

وليست الأحوال المعنوية أقلَّ من الأحوال اللفظية بل هي أكثر منها، وأهم في تصنيف الالفاظ ،وتقسيمها وعند المفاضلة بينها، ويتجلى ذلك بوضوح عند تصنيف أقسام الكلام بحسب قوتها، وضعفها ،إذ جعل سيبويه الاسم أقوى من الفعل، إذ قال:" الاسمُ أقوى من الفعلِ ، وأشدُّ تمكناً"[٢٤] ؛ لأنَّ الاسم أكثرُ أحوالاً من قسيميه ؛ لأنَّ كينونة الاسم تغايرُ كينونةَ الفعل ، والحرف ؛لأنَّه يتكون من جهتين تامتين غير مقيدتين ، وهذا ما يدل عليه تعريفه ، فهو: "كلُّ شيء دلَّ على معنى غير مقترن بزمان"[٢٥] .فكينونته من اللفظ ، والمعنى غير المقيد بزمن منحتهُ خصائص ، وسماتٍ مَكّنته من اكتساب أحوالٍ كثيرة جداً ، ومتنوعةٍ . ولعل من أهم تلك الخصائص الفارقة له عن قسيميه أنَّه يمكن أن يستغني عنهما باسم مثله ليشكلَ كلاماً مفيداً . وهي سمةٌ يفتقر إليها الفعلُ ، والحرفُ ، إذ لا يُمْكنُهما ذلك . ومن الخصائص الأخرى التي تميزه أيضا عنهما أنَّه يُخبر عنه[٢٦] ، وأنَّه يُنعت بخلافهما [٢٧] .ولاريب في أنَّ المعنى بوصفه المكوّن الثاني للاسم منحه عدداً من الأحوال التي لا تكون إلا له نحو الابتداء[٢٨] والفاعلية[٢٩] والمفعولية[٣٠] والاضافة[٣١] ،والوصفية[٣٢] وغيرها.

أمّا الفعل فهو دون الاسم في القوة ؛ لمقدار ما يمتلكه من أحوال ؛ لسببين مهمين، الأول: معناه مقيد بزمن ، والثاني : افتقاره للاسم ، أبداً ، ودائماً ؛لأنَّ الفعل في حقيقته يشكل حالاً متنوعة من أحوال الاسم بكل مواقعه النحوية سواءً كان خبراً له أم صفةً أو حالاً ،وهو ما يؤكد صفة افتقار الفعل للاسم .

أمّا الحرف فدونهما بمقدار ما يمتلكه من أحوال معنوية ؛ لأنَّ معناه يظهر في غيره .أمّا أحواله اللفظية فليس له سوى حال واحدٍ فقط مع مراعاة بعض الاستثناءات التي سنشير إليها في خلال البحث.

ولم تكن الأحوال مبدأً في تشخيص قوة أقسام الكلام فحسب ، بل كانت مبدأ سيبويه في تميّز قوة العوامل ،وقدرتها على إحداث التغيّر في غيرها نحو ما فعله في التفريق بين (ما) و(ليس) فقد أشار الى ضعف (ما) ، وقوة (ليس) ثم في نهاية حديثه يُذكّر قارئه بالنظرية التي اعتمد عليها أساساً معرفياً للمفاضلة بين الاشياء، إذ قال :" " ما " لم تَقْوَ قوّةَ "ليس"، ولم تقع فى كلّ مواضعها؛ لأنّ أصلها " عندهم " أن يكون ما بعدها مبتدأ. وسأفسّر لك إن شاء الله ما يكون بمنزلة الحرف فى شيء ثم لا يكون معه على أكثر أحواله"[٣٣]. فقوة " ليس" ، وضعف "ما" إنَّما تحققت ؛لأنَّ "ليس" أكثر أحوالاً من "ما" ؛ لذلك لم تكن بقوتها في العمل . فليس فعلٌ ، وما حرفٌ . وإنَّما ألتقيا في حال لكنَّهما اختلافا في عدة أحوال وهذا معنى قول سيبويه "لا يكون معه على أكثر أحواله " وقد أوضحه السيرافي بقوله :" إنّ الأشياء التي قد يشبّه بها الشيء في حال، ويفارقه في أحوال كثيرة ... نحو تشبيه الفعل بالاسم في حال، وتشبيه " ما " " بليس "، وغير ذلك"[٣٤] من الفروق ، والاختلافات التي بينت على لحاظ عدد ما يمتلكه اللفظ من أحوال لفظية ومعنوية .

ومما تقدم يتبين لنا أن سيبويه وظّف نظرية الأحوال توظيفاً معرفياً دقيقاً جداً ؛ لأنَّها مثلت له أداته العقلية في ملاحظة أقسام الكلام العربي ، وهذا يدلل على أنَّ الأحوال هي معيار تصنيف أقسام الكلام وتصنيفها ، وتنويعها وتفريعها تفريعاً قائماً على أسس علمية متينة ، ونظرٍ ثاقبٍ . وأنَّ الاعتماد على نظرية الأحوال في تأسيس نظرية النحو العربي يكشف لنا عن براعة عقلية. إذ كانت مصدره المعرفيّ ، ودليله في استنباط الأحكام ، والقواعد النحوية . وهذا يؤكد براعته العقلية ، ودقة ملاحظته ، واستقرائه ، وقوة المنطق الذي استعان به لفهم اللغة ، وكشف مساراتها ،ومسالكها .

المبحث الثاني: أقسام الأحوال :

يمكن أن تقسم الاحوال بحسب استعمال سيبويه ،وتوظيفها إياها الى أقسام عدة لتعدد اعتبار التقسيم ولكننا سنقتصر على ذكرِ تقسيمين فقط . نرى أنَّهما أهمَّ تلك الأقسام .وهما:

القسم الأول: الأحوال العامة ، والخاصة:

ويمكن أن نضعَ تعريفين إجرائيّين لهذين النوعين من الأحوال ، فالحال العامة : هي صورة ألفاظ غير منتهية ، أو غير محصورة بعدد معين ، وقد سمّى سيبويه هذا النوع من الأحوال بـ"حال النظائر" نحو قوله:" فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره"[٣٥].

والحال الخاصة : هي صورة ألفاظ معدودة في كلام العرب ، أو صورةُ لفظٍ واحدٍ. ومن ثم تكون هذه الحال صنفين .الأول قد اصطلح عليه سيبويه **بحال** الأخوات[٣٦]، ويريد به المجموعة المحددة من الالفاظ

. والنوع الثاني من الحال الخاصة ، أشار إليها حينما مثّل له بخبر " عسى"، إذ قال : "وكما أن عسى لها في قولهم: " عسى الغوير أبؤسا " **حال** لا تكون فى سائر الأشياء"[٣٧].
وأمثلة الحال العامة كثيرة ، ومتعددة ، فمنها الأحوال اللفظية للاسم نحو الرفع[٣٨] ،و النصب[٣٩] ،والجر[٤٠]، والاضافة[٤١]،النسب[٤٢]، و الوقف[٤٣] ، والتصغير[٤٤] ،و حذف بعض حروف الاسم عند اضافته الى ياء المتكلم[٤٥] ، أو في الترخيم[٤٦] ، ومن أحواله الاضمار ، والاظهار ،نحو ما أشار إليه سيبويه بقوله :" هذا باب ما يكون مضمرا فيه الاسم متحولا عن حاله إذا أظهر بعده الاسم وذلك لولاك ولولاى، إذا أضمرت الاسم فيه جر"[٤٧] غيرها من الاحوال اللفظية الأخرى.
أمّا أحوال الاسماء المعنوية فهي نحو الابتداء ، والفاعل ، والمفعول ، فقد اطلق عليه حالاً نحو قوله : " وإذا قلت: زيدا ضربت وعمرا مررت به، فليس الثانى فى موضع خبر، ولا تريد أن يستغنى به شيء لا يتم إلا به، فإنَّما حاله كحال الأول " فى أنه مفعول "[٤٨] . وحال الاسم في الاستثناء ، إذ يرى سيبويه أنَّ له حالين ، الأوى: أن تكون حاله فيه مثل حاله قبل أن تدخل (إلا) ، والثانية : أن تكون له حالٌ مختلفةٌ عن حاله عند استعمال (إلا) وهي " أن يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله، عاملا فيه ما قبله من الكلام، كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت عشرون درهما"[٤٩]. وغيرها من الأحوال التي ذكرها في كتابه.
أمّا الفعل فله أيضاً أحواله اللفظية العامة نحو ما ذكره سيبويه عن حالتي إظهار الفاعل ، وإضماره ، فهما وإنْ كانتا من جهة حالتين للاسم إلا أنَّهما من جهة أخرى حالتان للفعل ؛لأنَّ الفعل يتغيّر بتغيّر حال فاعله، فإنْ كان مضمراً ، فإنَّ محل الإضمار هو الفعل ، ولا يمكن أن يكون خارجه . ومن ثمَّ فأنَّ تحوّل مكان الفاعل من الخارج إلى الفعل يستلزم تغييراً في صورة الفعل اللفظية ، ولو بحركة .قال سيبويه:" وأما فَعَلْتُ فإنَّهم قد غيَّروه عن حاله في الإظهار، أُسكنت فيه اللامُ "[٥٠] ،فتحول الفاعل من الاسم الظاهر إلى الاسم المضمر اقتضى إحداث تغيير في حال الفعل، وغُيّرت حركة آخره ما أكسبه حالاً تختلف عن حاله عندما يكون الفاعل ظاهراً. وأمثلة أحوال الفعل المعنوية فنحو الأخبار[٥١] ، والوصف[٥٢] ، والحالية[٥٣]

أما الأحوال الخاصة، فقد ذكرنا أنَّها نوعين ، النوع الاول : ماكنت حالاً محدودةً ، ومقصورةً على مجموعة من الالفاظ .ومثاله من الأسماء تصغير أسماء الاشارة ، إذ إنَّ لها حالاً خاصة يختلف عن تصغير بقية الاسماء، قال سيبويه :" اعلم أنَّ التحقير يضُم أوائل هذه الأسماء، إلا هذه الأسماء، فإنَّه يترك أوائلها على حالها قبل أن تحقر؛ وذلك لأنَّ لها نحوا في الكلام ليس لغيرها - وقد بينا ذلك - فأرادوا أن يكون تحقيرها على غير تحقير ما سواها .وذلك قولك في هذا: هذَيّا، وذاك: ذَيّاك، وفي أُلَا: أُلَيَّا .وإنَّما ألحقوا هذه الألفات في أواخرها لتكون أواخرها على غير حال أواخر غيرها، كما صارت أوائلها على ذلك"[٥٤] ، ومن ثم أصبحت لها حالٌ مغايرةٌ في التصغير عن بقية الاسماء ، وحالٌ مختلفةٌ عن حالها قبل التصغير ، قال أبو سعيد في شرح نص سيبويه ، :" خالفوا بين تصغير المبهم وغيره بأن تركوا أوله على لفظه، وزادوا في آخره ألفا عوضا من الضم الذي هو علامة التصغير في أوله "[٥٥] . ومن أمثلة الاحوال الخاصة حال (فم ، دم) اذا أُضيفتا[٥٦] ومثاله من الافعال كان وأخواتها[٥٧] ، فإنَّ لها حالاً تختلف فيه عن بقية الافعال ، وكذلك ظن ، وأخواتها[٥٨] .
أما النوع الثاني من الحالات الخاصة ، ويمكن أن نسيمها بالحالات الفردية نحو حال غدوة مع لدن، إذ تكون معها منصوبة ، وهو مخالفٌ للقياس ، وما يقتضيه حال ظروف الزمان ، الاخرى ، قال سيبويه :" لدن مع غدوة لها حال ليست فى غيرها من الأسماء"[٥٩] ، ونحو نداء اسم الجلالة (الله) ب(يا) ،إذ يقتضي القياس حذف الالف في من أوله ، ولكنهم ابقوها ، ولم يحذفوها فكانت هذه حال خاصة للاسم المبارك دون بقية الاسماء ، قال سيبويه :" خالفَ سائر ما فيه الألف واللام لم يحذفوا ألفه"[٦٠].
وأمّا الحالات الخاصة في الافعال ، فنحو حال (كان) حينما تجزم ب(لم) فإنَّ لها حالاً خاصة تختلف عن بقية الافعال ، قال سيبويه :" وغيروا هذا لأنَّ الشيء إذا كثُر في كلامهم كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله. ألا ترى أنك تقول: لم أكُ ولا تقول لم أقُ، إذا أردت أقل"[٦١] . وقد وضع سيبويه قاعدة كررها كثيراً في كتابه وهي :" العرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره" [٦٢] ، ومن الامثلة الاخرى حال

(ليس) ، فقد قال عنها سيبويه:" أن ليس لما خالفت سائر الفعل ولم تصرّفْ تَصرُّفَ الفعل تركت على هذه الحال"[٦٣].

القسم الثاني: الأحوال الثابتة والأحوال المتغيرة:

يمكن أن تُقسم أحوال الكلام العربي إلى نوعين ،حال ثابتة ، وهي الصورة التي تلازم اللفظ في كل موضع ، واستعمال. وحال متغيرة ، وهي صورة اللفظ التي تتبدل عند تغير استعماله .ولعل أوضح مصداق لهذين النوعين من الأحوال هما حالتا الإعراب ، والبناء، فالإعراب يدل على تعاقب أحوال الرفع والنصب والجر على أواخر الالفاظ المعربة ، ومن ثمَّ عد سيبويه الرفع ، والنصب ، والجر أحوال مثلما ذكرنا سابقاً. أمّا البناء فهو بقاء اللفظ على حال واحدة نحو ما بني من الالفاظ.

ولكن تطبيق سيبويه نظرية الأحوال على أقسام الكلم العربي لم ينحصر بهاتين الحالتين . و راح يدرس كل التغييرات التي تحدث على الالفاظ في ضوء هذه النظرية . فمن أمثلة الأحوال الثابتة حال المصادر التي نابت عن أفعالها عند دخول " لا" النافية عليها ، إذ إنَّ حالها تظل ثابتاً كما لو أنَّها لم تدخل عليها ، قال سيبويه: "باب ما إذا لحقته لا لم تغيره عن حاله التي كان عليها قبل أن تلحق... وذلك قولك: لا مرحبا ولا أهلا، ولا كرامة، ولا مسرة "[٦٤] .فحال المصادر لم يتغير بعد دخول " لا " بل إنَّ سيبويه شبّه هذه المصادر بحال أفعالها عند دخول "لا" نفسها عليها' فيرى أنَّها حال ثابتة للفعل[٦٥]

ومن الأحوال الثابتة للفعل أيضا دخول القسم عليه ،قال سيبويه:" وإذا حلفت على فعل منفي لم تغيره عن حاله التي كان عليها قبل أن تحلف، وذلك قولك: والله لا أفعل"[٦٦] ، ومن ثم يكون له حالٌ ثابتةٌ لا تتغير، ومن الأحوال الثابتة للفعل عند سيبويه دخول "قد" عليه[٦٧] ، فإنَّها لا تغير حاله بعد دخولها عن حاله قبله. وليس ثبات الحال ، أو تغيّرها خاصة بالأسماء ، والافعال بل حتى الحروف فمنها ما يكون لها حالٌ ثابتةٌ نحو " إنْ" الشرطية ،إذ لا تنفك عن جزائيتها تدل عليها أين ما وجدت ، قال : " وهذه على حالٍ واحدة أبداً لا تفارق المجازاة"[٦٨] في حين أنَّ حروف الجزاء الاخرى قد تفارق معنى الشرطية للاستفهام وغيرها[٦٩] ما يعني أنَّها على العكس من "إنْ" لها حال متغيرة غير ثابتة ، ولابد من التنبيه الى أنَّ الحال التي يقصدها سيبويه هنا هي الحال المعنوية وليست اللفظية ؛لأنَّ حروف المعاني تلازم حالاً لفظية واحدةً ولكنها قد تتغير حالها المعنوية (دلالتها).

وهذا يعني أن بقاء صورة الكلمة عند تغيير ما في تركيب معين إنَّما يعني ثبات حالها .وإنَّ تغيّرَ صورتها سواءً أكان لفظياً أم معنوياً فإنَّ سيبويه يعده تغيّراً في حالها ، واكتساب حالٍ أُخرى وهو ما يصرّح به في غير موضوع نحو قوله :"وقد يكون اللفظ له بناء في حال فإذا انتقل عن تلك الحال تغير بناؤه. فمن ذلك تغييرهم الاسم في الإضافة، قالوا في الأفق أفقيّ"(٧٠).

المبحث الثالث: علاقة حال الشيء بأحكامه:

لا تقتصر الوظيفة المعرفية لنظرية الاحوال عند سيبويه على تعريف الاشياء ببيان أحوالها العامة ، والخاصة ، وتصنيفها إلى مجموعات ،وأقسام وإنَّما يتجلى الأثر الأكبر لنظرية الأحوال في تشخيصها الاحكام النحوية لأقسام الكلم العربي ، وتحديدها ، وتسويغها ؛ لوجود علاقة جوهرية بين أحوال الشيء ، وأحكامه النحوية تجعل من أنواع الأحوال ، ومقدار ما يمتلكه الشيء منها مسوغاً معرفياً لاكتساب الحكم النحوي وهذا يدل على أنَّ هذه النظرية تختزن فلسفة العمل النحوي ، وهي التي تشكّله ، وتصنعه بل هي التي تحدد أركانه الثلاثة (العامل ، والمعمول ،و العمل) ، أي أنَّها هي التي تحدد الالفاظ العاملة ، والمعمولة ، ومن ثم تفسر لنا معنى العمل النحوي ، وكلُّ ذلك على أساس ما يمتلكه الشيء من أحوال . وهو ما سنبينه في هذا المبحث .

أولاً : العامل النحوي :

العامل صفةٌ وصف بها النحويون بعض الالفاظ دون بعضها الآخر، واذا ما أردنا أن ندقق في لغة سيبويه ، وتداولية ألفاظه نلحظ أنَّ الكلمة العربية تكتسب صفة العاملية عندما يقترن وجودها بتغيّر الحال اللفظية لمفردة أُخرى وردت معها في سياق واحد . أمّا اذا لم يصاحب الاقتران السياقي بين الكلمات أيُّ تغيير، فلا يمكن اكتساب اللفظ صفة العاملية .وهذا ما يتضح جلياً من كلام سيبويه عن (قد) ، إذ قال : " هذا باب

الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل ،ولا تغير الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون قبله شيء منها . فمن تلك الحروف قد"[٧١] ؛ و لذلك لا تعد (قد) من الحروف العاملة ؛ لأنها لم تغير حال الفعل اللفظية التي كان عليها قبل دخولها عليه ؛ لأنَّه كان مرفوعاً قبل دخول "قد" ،وبعده ، ومن ثمَّ فأنَّ علة اكتساب اللفظ صفة العاملية لم توجد عند اقتران "قد" بالفعل . ومثلها ألف الاستفهام فهي تدخل على الكلام فلا تُغيّره ، قال سيبويه :"وإنما الألف بمنزلة الواو والفاء ولا ونحو ذلك، لا تغيَّر الكلام عن حاله "[٧٢] فالالف مثل حروف العطف لا تحدث تغييراً لفظياً في الاشياء. وهو ما بينه بشكل أوضح السيرافي بقوله :" ألف الاستفهام تدخل على الجمل، وتدخل بين العامل والمعمول فيه، ولا تعمل هي شيئا، فأشبهت واو العطف، وفائه التي يكون بعدها المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، والشرط والجزاء، وأشبهت أيضا (لا) التي تدخل على الجمل، وبين العامل والمعمول فيه، وهي لا تعمل شيئا، كقولنا: لا زيدٌ منطلقٌ ولا عمرو شاخصٌ "[٧٣]. ومن ذلك أيضا" لكنْ وإنَّما ،كأنَّما ،وإذ " فقد عدَّها سيبويه بصورته هذه من الحروف غير العاملة ؛ لأنَّها عنده:" حروف لا تعمل شيئا، فتركت الأسماء بعدها على حالها كأنه لم يذكر قبلها شيء، فلم يجاوز ذا بها إذ كانت لا تُغيّر ما دخلت عليه، فيجعلوا الاسم أولى بها من الفعل"[٧٤] .وقد أكد السيرافي في شرحه ذلك حينما وصف هذا الصنف من الحروف بقوله: " ومن الحروف ما يدخل لتغيير المعنى من غير أن يحدث في اللفظ تأثيرا، كقولك: هل زيد قائم؟ وأزيد قائم؟ ولم تغيّر (هل) و (الألف) مع إحداثهما معنى الاستفهام لفظ الابتداء والخبر"[٧٥]

فهذه الحروف قد أصبحت مهملة غير عاملة بحسب التصنيف النحوي للحروف ؛ لأنَّها لم تغير الحال اللفظية للكلمات ، إذ بقيت على الحال نفسها التي كانت عليها قبل دخولها عليها بخلاف الالفاظ التي عدت عوامل نحوية ؛ لأنَّها تسببت في تغيير الشيء من حال الى أخرى مثل (لا) النافية للجنس .فهي إن توافرت شروط عملها كانت عاملة . وعملها يعني أنها سببٌ في تغيير الاسم من حال لفظية الى أُخرى ،فإنْ فقدت شرطا من شروط العمل،عجزت عن إحداث تغيير لفظي في الاسم الداخلة عليه ، قال سيبويه :" باب ما لا تُغيّر فيه "لا" الأسماء عن حالها التي كانت عليها قبل أن تدخل "لا" ولا يجوز ذلك إلا أن تُعيد لا الثانية...فمما لا يتغير عن حاله قبل أن تدخل عليه لا قولُ الله عز وجل ذكره: " لا خوفٌ عليهم ولا هُم يحزنون "[٧٦] "[٧٧] .

والعوامل نفسها لها أحوال ، ولكل حال شروطه ، ومستلزماته . ومن ثم فالعاملية نفسها حال من أحوال الحروف تتحقق أن توافرت لوازمها ،وتُفقد إنْ فقدت شروطها ، أو بعضها .وقد تتحول من حال الى أُخرى بسبب تغير تركيبها لدخول ما يكون سببا في ذلك ، وهذا ما أشار اليه سيبويه حينما تحدث عن (لا) اذا كانت مؤكدة ،أو زائدة أو تكون حرفا مؤثرا في تركيبة غيره من الحروف، إذ يقول : " وأما (لا)، فتكون كما في التوكيد واللغو. قال الله عز وجل: " لئلا يعلم أهل الكتاب ". أي لأن يعلم. وتكون لا نفيا لقوله يفعل ولم يقع الفعل، فتقول: لا يفعل. وقد تغير الشيءَ عن حاله كما تفعل ما، وذلك قولك: لولا، صارت لو في معنى آخر كما صارت حين قلت لوما تغيرت كما تغيرت حيث بما، وإن بما.ومن ذلك أيضا: هلا فعلت، فتصير هل مع لا في معنى آخر"[٧٨] . فهو يتحدث عن استعمال(لا)، و(ما) ،ودلالتيهما ،وأثريهما في ما يدخلان عليه، إذ قد يغيران معنى ما يلحقان به مثل دخولهما على (لو) ،إذ جعلاه بمعنى مختلف عن معناها قبل دخولهما. وهو شأن (حيث) ، و(إنَّ) ، و (هل) ،إذ تغيرت معاني هذه الحروف بسبب دخول (ما) عليها .

فالعامل النحوي حتى يكتسب صفة العاملية لابد أن يكون سبباً حقيقيّاً في نقل الشيء في الجملة من حال الى أخرى ، وما لا يمكنه ذلك لا يعد عاملاً نحوياً . وليس كل تغير لفظي عمل نحوي نحو ياء النسبة

٢- المعمول النحويّ:

يمكن أن نقرر بعد البيان المتقدم عن كيفية اكتساب اللفظ صفة العامليّة أنَّ صفة المعمول تطلق على الشيء الذي تتغير حاله اللفظيّ عندما يدخل عليه لفظٌ اكتسب صفة العامليّة .وهذا يعني وجود تلازم بين اكتساب الصفتين .ومن ثمَّ يكون تعريف المعمول على وفق نظرية الأحوال هو ما تتغير حاله بتأثير العامل. وخير مثال على المعمول النحوي الاسم الذي يكون مرفوعاً أو منصوباً ، أو مجروراً، فالرفع [٧٩]حال له ، وكذلك النصب[٨٠] ، والجر[٨١] . فالاسم في حال الاستثناء (دخول إلا) يكون له حالان مثلما أشار سيبويه ، فيرى أنَّ الوجه الأول هو أن : " لا تُغير الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن

تلحق"[٨٢] أي أنَّه لا يكون معمولاً للاستثناء ، وإنَّما معمول لغيره من العوامل بحسب مواقعه من الإعراب .وقد شبّه حال الاسم في هذا الوجه بحال الاسم عند دخول (لا)، فقال :" كما أن "لا" حين قلت: لا مَرحَباً ولا سَلامٌ، لم تغيّر الاسم عن حاله قبل أن تلحق، فكذلك إلا، ولكنها تجيء لمعنى كما تجيء لا لمعنى"[٨٣]. أمّا الوجه الثاني فيكون الاسم فيه معمولاً للاستثناء ؛لأنَّه قد اكتسب حالاً غير حاله قبل دخولها عليه ، قال سيبويه : "والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجا مما دخل فيه ما قبله، عاملا فيه ما قبله من الكلام، كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت عشرون درهما"[٨٤].

وهذا يعني أنَّ الحكم النحوي هو تعبير عن حال معينة للشيء الذي يأخذ ذلك الحكم. ومن ثم تكون نظرية الاحوال هي المفهوم المركزي للعمل النحوي ، والمؤسس المعرفي له ؛ لأنها هي التي تحدد الالفاظ التي تكتسب صفة العاملية ، وتشخص الالفاظ التي تقع معمولات لغيرها . وتبين طبيعة العمل ، وحدودها ،

٣ـ العمل النحويّ:

يمكن في ضوء مفهومي العامل ، والمعمول أن نعرّف العمل النحويّ بأنَّه تغيّر حال الشيء ، أو تحول الشيء من حال الى أُخرى .ومن ثم تكون فلسفة العمل قائمةً على مبدأ التغيّر ، والتحوّل ، وهو المبدأ نفسه الذي تقوم عليه نظرية الإعراب عند سيبويه بحسب ما أبان عنه في ثاني أبواب كتاب إذ إنَّ الإعراب عنده دخول الحركة على آخر الكلمة بتأثير عامل ما وزوالها عنها بزواله، وقد عرّفه السيرافيّ عند شرحه هذا الباب من الكتاب بالتعاقب ،إذ قال:" هو تعاقب الحركات على أواخر الكلم لاختلاف العوامل"[٨٥] ،وتعاقب الحركات يعني تغيّر أواخر الكلمات الذي يدل على تبدّل أحوالها ، أو تحولها من حال إلى حال.

ويكون الإعراب على وفق هذا البيان علامةً دالةً على تغيّر أحوال الشيء من خلال تغيّر حركات أواخرها. وما دام الإعراب يعني تغيّر الأحوال، وتبدّلها، فهو يشمل الكلمات المعربة والمبنية على حدٍ سواء؛ لأنَّ تغيّر الأحوال يعني اكتساب اللفظ معان زائدة عن معناه اللغوي ، وهذا ما بيّنه السيرافيّ بقوله :"حكم الإعراب أن يدخل الكلمة بعد دلالتها على معناها؛ لاختلاف أحوالها في فعلها، ووقوع الفعل بها، وغير ذلك من المعاني ومعنى ذاتها واحد"[٨٦]، أي أنَّ الكلمة في التركيب تكتسب دلالات إضافية بحسب كل سياق تُدخل فيه ،وكلُّ دلالة منها تمثل حالاً معيناً من أحوال الكلمة ،ثم يمثّل السيرافيّ لذلك بقوله:" ألا ترى أنك تقول: مررت بالرجلِ، و رأيت الرجلَ ، و هذا الرجلُ ، فمعنى (الرجل) واحد في هذه الأحوال، واختلف إعرابُه لاختلاف ما يقع منه وبه" [٨٧]. واكتساب المعاني الإضافية لا ينحصر بالكلمات المعربة بل يشمله الكلمات المبنية.

وهذا يعني أنَّ وجود اللفظ الموصوف بالعامل كالحروف والافعال يدل على وجود تغيّر في أحوال الشيء الموصوف بالمعمول سواءً كان تغيّر حاله اللفظيّ ظاهراً أم مقدّراً ؛لذلك يُعدُّ العامل أمارةً على حالٍ معينة لشيء ما بشرط أن يكون ذلك الشيء من جنس الاشياء التي تنماز بتعدد أحوالها نحو القسم الأعظم من الاسماء في العربيّة . والمثال السابق للسيرافيّ يبيّن هذا المعنى ،إذ اختلف حالُ الرجل في المواقع الثلاثة على الرغم من بقاء معناه اللغوي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه. ومن ثمَّ يكون الحكم الإعرابي في حقيقته أمارةً على حال جديدة للشيء استحقه بعد اقترانه بذلك العامل.

ويمكننا أن ننتهي إلى نتيجة أعم مما تقدم ،فنقول: اذا كانت حال الشيء سبباً معرفياً في اكتساب حكماً إعرابياً .فأنَّ تغيّر الأحوال ستكون علةً لاكتساب اللفظ أحكامه اللغوية سواءً كان الحكم إعرابيّاً أم غير إعرابيّ . ومن أمثلة النوع الثاني دخول ياء النسب على الاسم ، فانَّها سوف تجعله في حال على غير حاله الأولى لفظاً ودلالةً ، قال سيبويه : " واعلم أن ياءي الإضافة إذا لحقتا الأسماء فإنهم مما يغيرونه عن حاله قبل أن تلحق ياءي الإضافة "[٨٨] . ونحو الاضافة فانها تغير حال الاسم من النكرة الى المعرفة ،وإليه أشار سيبويه بقوله: " لأن المضاف إنما يكون نكرة ومعرفة بالمضاف إليه "[٨٩].

وهذا يعني أنَّ لكل حال من أحوال اللفظ حكمه ،وأنَّ الأحكام تدل على الأحوال . وأنَّ ما تشابه من الأحكام سببه تشابه أحوال الالفاظ ، وما اختلف منه يدل على تغاير الأحوال ، واختلافها بل إنَّ قياس الاحكام بعضها على بعض إنَّما كان لتقارب الاحوال ، أو تماثلها .

وهذا كله يفسر لنا معنى أن تكون نظرية الأحوال الاساس المعرفيّ لقواعد العربيّة ، وأحكامها .

الخاتمة

ما تقدم يبن لنا أن بناء قواعد اللغة ونحوها عند سيبويه لم يكن بمعزل عن حقيقة اللغة وكنهها بوصفها أداة تعبر عن العالم ، وموجوداته ، وأننا من خلالها نفهمه ، ونكتشفه ، وبها تفكر فيه . ومادام الاشياء الموجودة في العالم لا تنفك عن نظرية الاحوال ، إذ لكل شيء أو موجود في هذا الكون مجموعة من الاحوال التي تعرفه ، وتبينه ، وتميزه عن غيره ،واحوال أخرى تجمع بغيره ، وتجره الى دائرة نظائره ، وتضمه الى سواه . ولما كانت اللغة المرآة الحاكية عن الموجودات ، والمعبرة عنها كان لابد أن تكون لكل لفظ ، أحواله ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر لما كانت الالفاظ هي موجودات لغوية تمثل أفراد عالم الصوا ، أو الكتابة ، وأن لكل شيء موجود أحواله المميزة والمعرفة، كان لكل لفظ أحواله أيضاً .

وهذا يعني أنَّ أحوال الموجودات اللغوية لها منبعان، الأول: كون اللغة أداة للتعبير عن الموجودات الخارجية في العالم . والثاني كونها تمثل أيضا نوع من انواع الوجود وهو الوجود اللغوي.

وهذا يعني أنَّ نظرية الأحوال في نحو سيبويه مصدرها حقيقة اللغة ، ولم تكن أجنبية عنها ، أو مفروضة عليها من الخارج . ثم إنَّها تمثل الاساس المعرفي لنحو العربية مثلما يعرضه سيبويه، إذ كانت الالفاظ تصنف ، وتقسم بحسب أحوالها التي تمتلكها سواء كان ذلك التقسيم باعتبار نوعها أم باعتبار قوتها وصعفها أو كان باعتبار لفظها أم باعتبار دلالاتها وأنَّ الحكم النحوي يرتبط ارتباطا وثيقا بأحوال الشيء نفسه .

نظرية الاحوال هي الفكرة التي يمكنها أن تفسر اطروحة العمل النحوي ،وما الاسس النحوية التي صنفت على اساسها الالفاظ عاملة ومعمولة ثم صنفت الى درجات مختلفة في العمل ،وتفسر لنا لماذا ينقسم الملفوظ اللغوي الى مبني وآخر معرب وهكذا فهناك قضايا كثيرة استطاعت نظرية الاحوال أن تفسرها بشكل جيد ، ومتناسب مع حقيقة العربية..

المصادر

١. الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ) ،المحقق: عبد الحسين الفتلي ،الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.
٢. الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم الزَّجَّاجي (المتوفى: ٣٣٧ هـ) ،المحقق: الدكتور مازن المبارك ،الناشر: دار النفائس – بيروت ،الطبعة: الخامسة، ١٤٠٦ هـ -١٩٨٦ م.
٣. بنية العقل العربي ، د. محمد عابد الجابري ،
٤. التشكلات المبكرة للفكر الاسلامي ، دراسة في الاسس الانطولوجيا لعلم الكلام الاسلامي، د. عبد الحكيم أجهر ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء المغرب ،الطبعة الاولى ، ٢٠٠٥م.
٥. شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: ٣٦٨ هـ) ،المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م
٦. الفرق بين الفرق للبغدادي الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية لعبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي التميمي الأسفراييني، أبو منصور (المتوفى: ٤٢٩هـ)، الناشر: دار الآفاق الجديدة – بيروت ،الطبعة: الثانية، ١٩٧٧
٧. الكتاب لعمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبي بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ) ،المحقق: عبد السلام محمد هارون ،الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة ،الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م
٨. اللفظ والمعنى ، بين الإيديو لوجيا و التأسيس المعرفي للعلم ، د. طارق النعمان ، الهيأة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠١٣م .
٩. المقتضب لمحمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبي العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ) ، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة ، الناشر: عالم الكتب. - بيروت

١٠. الملل والنحل لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبى بكر أحمد الشهرستاني (المتوفى: ٥٤٨هـ) ،الناشر: مؤسسة الحلبي ، د. ط .

الهوامش :

(١) ينظر : التشكلات المبكرة ، د. عبد الحكيم أجهر: ١٣٩ .

(٢) ينظر : الملل ، والنحل ، للشهرستاني: ١/ ٧٩، والفرق بين الفرق للبغدادي: ١/ ١٨٢ ،و بنية العقل العربي ، د. محمد عابد الجابري :١٦٦ ، والتشكلات المبكرة : ١٣٩ .

(٣) الكتاب : ١ / ١٨٢ .

(٤) الكتاب : ١ / ٣٩٧ .

(٥) الكتاب : ٢/ ٨٠ .

(٦) الكتاب : ١ / ٢٣

(٧) الكتاب : ١ / ٢٥ .

(٨) ينظر : اللفظ والمعنى ، بين الإيد يو لوجيا و التأسيس المعرفي للعلم ، د. طارق النعمان : ٨-٩ .

(٩) الكتاب : ٤ / ٣٠٤ .

(١٠) الكتاب : ٣ / ٣٢٨ .

(١١) الكتاب : ١ / ٢٣ .

(١٢) ينظر الكتاب : ٢ / ٥٧

(١٣) ينظر الكتاب : ٣ / ٣٠٣ .

(١٤) ينظر الكتاب : ٢ / ٢٠٥ .

(١٥) ظر الكتاب : ٢ / ١١٣

(١٦) ينظر الكتاب : ٢ / ١١٣

(١٧) الكتاب : ٤ / ١٥٩ .

(١٨) الكتاب : ٤ / ٣٧١ .

(١٩) الكتاب : ٣ / ١٠٥ .

(٢٠) الكتاب : ٤/ ٢٢٣.

(٢١) الكتاب : ٤ / ٣٠٤

(٢٢) ينظر الكتب : ٤ / ٤٦١ .

(٢٣) ينظر :الكتاب : ٤ / ٤٤٥ .

(٢٤) الكتاب : ٣ /٥٢٣ .

(٢٥) الايضاح في علل النحو للزجاجي : ٤٨ ، وينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ١/ ٥٣ .

(٢٦) ينظر : المقتضب للمبرد: ١/ ٢٥٧ .

(٢٧) ينظر: الأصول لابن السراج : ١ /٣٨ .

(٢٨) الكتاب : ١ / ٢٣ .

(٢٩) ينظر شرح الكتاب: ٤ / ٤٢٨ .

(٣٠) ينظر الكتاب : ١ / ١٣٥ .
(٣١) ينظر الكتاب : ٢ / ٢٠٥ .
(٣٢) ينظر الكتاب : ٢ / ٥٧
(٣٣) الكتاب: ١ / ١٢٢-١٢٣ .
(٣٤) ينظر شرح الكتاب للسيرافي : ١/ ٤٥٩ .
(٣٥) الكتاب : ٢ /١٩٦ .
(٣٦) الكتاب : ٢ /٢٧٤ .
(٣٧) الكتاب : ١ /١٥٩ .
(٣٨) الكتاب : ٣ /٣٠٨ .
(٣٩) ينظر الكتاب : ٣ / ٣٠٨
(٤٠) ينظر : الكتاب : ٣ / ٣١١ .
(٤١) ينظر الكتاب : ٣ / ٣٣٠ .
(٤٢) ينظر الكتاب: ٣ / ٣٣٥
(٤٣) الكتاب : ١ / ٢٩
(٤٤) الكتاب : ٢ / ٢٦٧ .
(٤٥) ينظر: الكتاب : ٣ / ٣٦١
(٤٦) ينظر الكتاب : ٢ / ٢٤٩ .
(٤٧) الكتاب : ٢ /٣٧٣
(٤٨) الكتاب : ١ / ١٤٩ .
(٤٩) الكتاب : ٢/ ٣١٠.
(٥٠) الكتاب : ٢ / ٣٧٨ . وينظر : ٤ / ٤٧١ .
(٥١) ينظر الكتاب : ١ / ٨١ .
(٥٢) الكتاب: ١/ ١٦ .
(٥٣) ينظر الكتاب : ٣ /١٠ ، وشرح الكتاب للسيرافي : ٣/ ١٩٩ .
(٥٤) الكتاب : ٣ / ٤٨٧ .
(٥٥) شرح الكتاب للسيرافي: ٤ / ٢٢٦ .
(٥٦) ينظر: الكتاب :٣ / ٣٦٥ .
(٥٧) ينظر الكتاب : ١ / ٤٥ .
(٥٨) ينظر : الكتاب : ١ / ١١٨ .
(٥٩) الكتاب : ١ / ١٥٩
(٦٠) الكتاب : ٢ /٤٠٠ .
(٦١) الكتاب : ٢/ ١٩٦ .
(٦٢) الكتاب : ٢/ ١٩٦ .
(٦٣) الكتاب : ٢ /٤٠٠ .

(٦٤) الكتاب : ٢ / ٣٠١ .
(٦٥) ينظر: الكتاب : ٢ / ٣٠١ .
(٦٦) الكتاب : ٣ / ١٠٥ .
(٦٧) ينظر: الكتاب : ٣ /١١٤ .
(٦٨) الكتاب : ٣/ ٦٣ .
(٦٩) الكتاب : ٣/ ٦٣ .
(٧٠) الكتاب : ٣ / ٥٥٨ .
(٧١) الكتاب : ٣ / ١١٤ .
(٧٢) الكتاب: ٣ / ٨٢ .
(٧٣) شرح كتاب سيبويه : ٣ / ٢٨٣ .
(٧٤) شرح كتاب سيبويه : ٣ / ١١٦ .
(٧٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١ / ٣٠٨ .
(٧٦) سورة البقرة: الاية ٣٨ .
(٧٧) الكتاب : ٢ / ٢٩٥ .
(٧٨) الكتاب : ٤ / ٢٢٢ .
(٧٩) ينظر: الكتاب : ٣ / ٣١١ .
(٨٠) ينظر : الكتاب :٤ / ١٦٦ .
(٨١) ينظر : الكتاب : ٣ / ٣١١ .
(٨٢) ينظر : الكتاب : ٢ / ٣١٠ .
(٨٣) ينظر : الكتاب : ٢ / ٣١٠ .
(٨٤) ينظر : الكتاب : ٢ / ٣١٠ .
(٨٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١ / ١٤٧ .
(٨٦) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١ / ١٣٣ .
(٨٧) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١ / ١٣٣ .
(٨٨) الكتاب : ٣ / ٣٣٥ .
(٨٩) الكتاب : ٣ / ٢٩٥ .